NPT/CONF.2020/SR.5

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
9 September 2022
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 3 آب/أغسطس 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد زلوفينن ..... (الأرجنتين)

لاحقا: السيدة موكانو (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

لاحقا: السيد زلوفينن ..... (الأرجنتين)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-12145 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05

المناقشة العامة *(تابع)*

1 - **السيدة ليند** (السويد): تكلمت باسم أعضاء مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، فقالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ظلت لا غنى عنها لتحقيق السلم والأمن العالميين لأكثر من خمسة عقود. غير أن هناك حاجة واضحة وملحة إلى إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقالت إن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام 2020 ينعقد في منعطف حرج، حيث يواجه العالم خطر عكس اتجاه خفض المخزونات النووية والحد من دور الأسلحة النووية واحتواء الانتشار.

2 - وعملا بقراري الجمعية العامة دإط-1/11 و دإط-2/11، اللذين طُلب فيهما إلى الاتحاد الروسي أن يسحب فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، أكد أعضاء مبادرة استكهولم من جديد التزامهم بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

3 - وأضافت قائلة إن البلدان الـ 16 المشتركة في مبادرة استكهولم منتشرة في مناطق مختلفة وتواجه سياقات أمنية مختلفة، إلا أنها متحدة في اعتقادها بأن المشاركة السياسية والدبلوماسية البناءة ضرورية لبناء الثقة اللازمة لإحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد عقدت هذه البلدان العزم على تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وتتسم بالشفافية، وعلى الحد من المخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة. وقد حددت هذه البلدان سبيلا واقعيا ولكنه طموح للمضي قدما، وذلك في ورقتي عمل مقدمتين إلى المؤتمر الاستعراضي الحالي، بعنوان "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" و "مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية"، استنادا إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة والجهود المبذولة في مختلف المنتديات. وتتضمن ورقة "المرتكزات" 22 خطوة عملية للوفاء بالتزامات نزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات ذات الصلة. وفي الورقة المتعلقة بمجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية، دُعي المؤتمر إلى اعتماد عملية وتدابير للحد من التهديد المباشر لاستخدام الأسلحة النووية، بسبل من بينها كفالة أن تكون الخطوط الهاتفية الساخنة للاتصال في حالات الأزمات مناسبة للتصدي لتحديات من قبيل تدهور البيئة الأمنية، والتنافس بين "القوى العظمى"، والتوترات الإقليمية، والضغط الذي تتعرض له بنية الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار، وآثار التطورات التكنولوجية التي يحتمل أن تزعزع الاستقرار.

4 - واستطردت قائلة إنه يجب بذل جهود حازمة للتصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بالانتشار النووي. ويجب تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا كاملا، ويجب أن يتم إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، مع الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يزال أعضاء مبادرة استكهولم ملتزمين بتمكين الأجيال الشابة، وإدماج مختلف المنظورات الجنسانية، وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقالت إنهم دعوا إلى التفاعل مع المجتمعات المحلية المتضررة من الأسلحة النووية، بما في ذلك هيروشيما وناغازاكي في اليابان، وسيميبالاتينسك في كازاخستان، والمحيط الهادئ.

5 - وذكرت أنه في حين أن جميع الدول يمكنها، بل وينبغي لها، أن تساعد في دفع عجلة التقدم نحو نزع السلاح النووي، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة. ويرحب أعضاء مبادرة استكهولم بتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وبدء الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، والبيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2022. غير أن هذا التقدم قد تعطل الآن. ويجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم في ترتيبات الجيل التالي لتحديد الأسلحة وأن تفي بالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح. ويتوقع أعضاء مبادرة استكهولم أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعملية ترمي إلى تعزيز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والحد من المخاطر النووية. وقالت إن أعضاء المبادرة يحثون تلك الدول على النظر بعين القبول في مقترحاتهم في هذا الصدد.

6 - وأشارت إلى أن جهود مبادرة استكهولم تتماشى مع خطة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، حيث إنها تهدف إلى وضع نزع السلاح وعدم الانتشار

على رأس جدول الأعمال الدولي وتركز على تنفيذ التدابير والجهود العملية للتغلب على الانقسامات الشديدة. ووفقا للخطة، يسلم أعضاء المبادرة بأن الاعتبارات الإنسانية والأمنية لا يستبعد بعضها بعضا وأنها تدعم جميع جهود المجتمع الدولي وتضفي عليها طابعا ملحا. ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات وإحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح العالمي، ستكون هناك حاجة إلى مواصلة الانخراط في المسائل التي تغطيها المادة السادسة من المعاهدة.

7 - وأضافت قائلة إن أعضاء مبادرة استكهولم ملتزمون بزيادة التعاون فيما يتعلق بعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد حان الوقت لكي تبرهن الدول على ريادتها السياسية؛ وكي تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وتعترفَ بالإنجازات التي تحققت حتى الآن نتيجة للمعاهدة؛ وتمضي في طريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

8 - **السيد كوستا فيلهو** (البرازيل): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 ينعقد في منعطف حرج، حيث من الأهمية بمكان التمسك بمبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأطراف إلى تجديد جهودها لإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، بغية تجنب إلقاء ظلال على هيكل الأمن العالمي المتضرر بالفعل.

9 - ومضى يقول إن المعاهدة جزء من نظام قائم على القواعد، إلا أن تأجيل تنفيذ بعض القواعد والمعايير المقررة فيها إلى أجل غير مسمى يقوض شرعيتها ويولد عدم الثقة. ولا تزال الأسلحة النووية موجودة، سواء خارج نظام المعاهدة أو داخله. وأضاف أن أحد مقاييس نجاح أي مؤتمر استعراضي هو مدى تقليصه للتفاوت المتأصل في المعاهدة بين حقوق والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وحقوق والتزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا الاختلال في التوازن قد تفاقم على مر العقود بسبب الفجوة المستمرة في التنفيذ بين التزامات عدم الانتشار والتزامات نزع السلاح، مما يقوض "الصفقة الكبرى" بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقوم عليها المعاهدة. وقبول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للطابع التمييزي للمعاهدة هو تنازل مؤقت يسمح باتخاذ تدابير مؤقتة لا بد أن تفضي إلى مستقبل تكون فيه جميع الدول الأطراف دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

10 - واستطرد قائلا إن من الخطر المبالغة في تقدير الدور الذي تؤديه حيازة الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن القومي أو اعتبار الردع النووي ضمانة أمنية. فكما يتضح بقوة من زيادة التوترات النووية في عام 2022، فإن أي أمن توفره الأسلحة النووية هو أمن هش وبعيد المنال، لأن وجود مثل هذه الأسلحة يجعل العالم أقل استقرارا وأقل أمنا، ويشجع الانتشار ويشكل خطرا وجوديا على الصعيد العالمي.

11 - وأشار إلى أنه قد حان الوقت لكي تدرس الدول الأطراف الحالة بتجرد وتبذل جهودا حازمة لتحقيق نزع السلاح النووي المتوخى في معاهدة عدم الانتشار، بسبل من بينها إبرام اتفاقات تكميلية. ومن أعظم الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد في السنوات الأخيرة اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُرف فيها بأن أي استخدام للأسلحة النووية سيؤدي إلى كارثة إنسانية. ولا تتضمن هذه المعاهدة أي أحكام من شأنها أن تحول دون اتباع نهج تدريجي إزاء الحظر. وقال إن الدول التي ترفض هذا الصك تُشجَّع على اقتراح سبل لجعل النهج التدريجي ممكنا أو اقتراح طريقة أفضل للمضي قدما.

12 - وقال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على جميع الجهود الرامية إلى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وتسهم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إسهاما كبيرا في نظام عدم الانتشار، بسبل من بينها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد ضربت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مثالا قويا بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بصفة دائمة من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وقال إن حكومة بلده تعتبر الترتيبات الإقليمية من أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، ظلت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها لمدة 30 عاما تضطلع بدور محوري ضمن ترتيب مبتكر وفعال للتحقق والضمانات. وفي أيار/مايو 2022، قدمت البرازيل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتراحها الأولي بتطبيق الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالمواد النووية التي ستستخدم في الدفع النووي البحري، عملا بالمادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعية بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الاستخدام للطاقة النووية لا تستبعده معاهدة عدم الانتشار، وهو متوافق تماما مع نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن حكومة بلده ملتزمة بالشفافية والتواصل المفتوح فيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، في سعيها لتحقيق الهدف المشروع المتمثل في الدفع النووي البحري.

13 - وذكر أن البرازيل أيدت خطة العمل الشاملة المشتركة منذ إنشائها، معتبرة أنها إطار قانوني مناسب لإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال الكامل للخطة. وقال إن حكومة بلده تدين التجارب النووية والصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ويجب بذل كل جهد ممكن لإنشاء منبر للحوار، بغية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

14 - وأضاف قائلا إن الاستفادة من الطب النووي وتقنيات الطب الإشعاعي والعلاج الإشعاعي يمثل تحديا طويل الأمد لمعظم الدول الأطراف. ويجب إيجاد سبل مبتكرة لتعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معالجة هذا الوضع. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز صندوق التعاون التقني التابع للوكالة بغية تعزيز قدرات الدول، ولا سيما أقل البلدان نموا، على الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا. وقال إن عملية تعزيز ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام في البلدان النامية تحمل قيمة جوهرية وينبغي ألا تكون مشروطة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالركائز الأخرى للمعاهدة.

15 - واستطرد قائلا إنه لا يمكن أن تكون هناك حالة طبيعية في النظام الدولي ما دام التهديد النووي قائما. ويستتبع وجود الأسلحة النووية قبول إمكانية استخدامها، مما قد يؤدي إلى نهاية البشرية. ويجب أن تشكل قرارات ومداولات المؤتمر الاستعراضي الحالي إطارا كليا متوازنا ومتماسكا من شأنه أن يعزز قيمة معاهدة عدم الانتشار في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

16 - **السيد برتو** (فرنسا): قال إنه بالنظر إلى السياق الدولي الراهن، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تؤكد الدول الأطراف من جديد دعمها الكامل والجماعي لأهداف وسلطة معاهدة عدم الانتشار، التي توفر الإطار المتعدد الأطراف الوحيد لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار ومكافحته وتعزيز الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بطريقة متوازنة.

17 - وقال إن انتهاك روسيا للضمانات الأمنية التي قدمتها إلى أوكرانيا بموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) والتآكل السريع لهيكل تحديد الأسلحة يثيران قلقا بالغا. وهذه التطورات تؤدي إلى المزيد من الأخطار التي تهدد التوازنات الاستراتيجية التي تعطلت بالفعل بسبب عودة المنافسة العسكرية والمواقف العدوانية التي اتخذتها بعض الدول. وقال إن وفد بلده يدعو الدول المعنية، ولا سيما روسيا، إلى اعتماد نهج مسؤول.

18 - واستطرد قائلا إن فرنسا تدرك إدراكا تاما المسؤولية الأخلاقية التي تتحملها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وتعمل باستمرار على تعزيز تحقيق أهداف المعاهدة. وقال إن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بالأهداف المحددة في البيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وينبغي ألا تستخدم الأسلحة النووية للتخويف أو الإكراه أو زعزعة الاستقرار. ولذلك فإن فرنسا تدين استراتيجية التخويف والإكراه التي تنتهجها روسيا في سياق عدوانها على أوكرانيا، والتي لا يمكن اعتبارها رادعا.

19 - ومضى يقول إن أزمات الانتشار قد شكلت تحديا كبيرا للأمن الدولي ونظام المعاهدة على مدى عقدين من الزمن. وفيما يتعلق بإيران، قال إن حكومة بلده لا تزال مصممة على تشجيع العودة السريعة إلى التنفيذ التام والكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وما فتئت إيران تمضي قدما ببرنامجها النووي من خلال الأنشطة التي تضطلع بها انتهاكا لخطة العمل منذ أكثر من ثلاث سنوات، كما أن تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد صار أسوأ ويثير قلقا أكبر من أي وقت مضى. وقال إن وفد بلده يحث إيران على وقف تصعيدها النووي واستئناف التعاون التام والكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال لخطة العمل في أقرب وقت ممكن.

20 - وأضاف قائلا إن البرنامج النووي لكوريا الشمالية صار أكثر إثارة للقلق من أي وقت مضى. وتشكل عمليات إطلاق القذائف المختلفة في الأشهر الأخيرة دليلا واضحا على أن البلد يواصل تطوير برنامجه للقذائف التسيارية. وقال إن حكومة بلده ستواصل العمل بلا كلل لضمان التطبيق الصارم والكامل والعالمي للجزاءات المفروضة على نظام كوريا الشمالية. كما أنها ستبذل قصارى جهدها لجعل كوريا الشمالية توافق على الدخول في حوار والتخلي عن أنشطتها في مجال الانتشار.

21 - وأشار إلى أن الهدف الأساسي للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 هو إعادة تأكيد سلطة وأولوية معاهدة عدم الانتشار، التي أدت دورا أساسيا في ضمان الأمن لأكثر من 50 عاما. وقال إن حكومة بلده تنفذ مبادرات طموحة تتعلق بكل ركيزة من ركائز المعاهدة الثلاثة. وبعد أن اتخذت فرنسا بنفسها خطوات لا رجعة فيها تثبت أنها تضطلع

بمسؤولياتها في مجال نزع السلاح، فإنها تقترح أن تتفق جميع الدول على خطة لنزع السلاح النووي تشمل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومواصلة نزع السلاح النووي، والحد من المخاطر الاستراتيجية. وقد أولت الدول الحائزة للأسلحة النووية اهتماما كبيرا لهذه المسألة الأخيرة على مدى العامين الماضيين من خلال عملية الحوار التي أجرتها.

22 - وتابع قائلا إنه يجب على الدول الأطراف أن تنفذ استجابة موحدة وقوية لأزمات الانتشار الحالية بغية حماية مستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لها أيضا أن تعزز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تمنع النشر غير المنضبط للتكنولوجيا والمعارف الحساسة.

23 - وقال إنه في ضوء التوترات المتعلقة بإمدادات الطاقة والشواغل المتزايدة بشأن تغير المناخ، فإن تطوير الطاقة النووية أمر بالغ الأهمية. ويمكن استخدام الطاقة النووية في بذل مزيد من الجهود لتعزيز التنمية ومكافحة تغير المناخ وتحسين الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، فإن المعاهدة هي منفعة مشتركة أسفرت بالفعل عن تقدم ملحوظ. وبغية توسيع نطاق إنتاج الطاقة النووية بطريقة مستدامة ومفيدة للجميع، ينبغي للدول الأطراف أن تنظر خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي في المسائل المتصلة بتطوير التعاون النووي المدني، وضمانات الإمداد بالوقود النووي، والنفايات المشعة، والتدريب، والوسائل المبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية النووية. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تؤكد من جديد بقوة دعمها للمعاهدة وتصميمها على الحفاظ على سلامتها. وينبغي لها أيضا أن تسعى إلى الاتفاق على سبل ملموسة وواقعية لتعزيز الركائز الثلاث لنظام عدم الانتشار بطريقة متوازنة ولجعل العالم أكثر أمنا للجميع.

24 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): قال إن التعاون السلمي بين الدول ضروري لتحقيق الرخاء والاستقرار في العالم. وتولي المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا لنظام عدم الانتشار النووي ولعالمية معاهدة عدم الانتشار، حيث تعد هذه المعاهدة حجر الزاوية في هذا النظام. وقال إن بلده يقدر أيضا الدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويؤيد المبادرات الرامية إلى تطوير قدرة الوكالة على مراقبة البرامج النووية السلمية للدول الأطراف في المعاهدة والتحقق منها.

25 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتلتزم المملكة العربية السعودية بسياستها الوطنية للطاقة النووية التي تؤكد على أعلى معايير الشفافية والموثوقية. وشدد على أهمية قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم المساعدة التقنية وتقاسم التكنولوجيا النووية مع الدول الأطراف الأخرى دون فرض شروط غير تلك الواردة في المعاهدة، أو قيود على الحق في الاستخدام السلمي. وقال إن بلده يدعو المجتمع الدولي إلى كفالة نزع السلاح النووي الكامل. وللجمعية العامة دور تؤديه في دعوة الدول غير الأطراف إلى التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن ووضع جميع مرافقها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

26 - وأردف قائلا إن المملكة العربية السعودية تبدي بالغ قلقها حيال تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تفيد عدم امتثال إيران لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته وعدم شفافيتها في تعاملها مع الوكالة، الأمر الذي يشكل تهديدا لنظام عدم الانتشار وعقبة أمام تحقيق السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، تؤيد المملكة العربية السعودية جميع الجهود الدولية الرامية إلى منع إيران من حيازة السلاح النووي.

27 - واستطرد قائلا إن تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995 هو جزء لا يتجزأ من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وسيظل ساريا إلى حين تحقيق أهدافه وغاياته. وأعرب عن أسفه لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم يُعقد في عام 2012، على النحو الذي دعت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ويتسم تنفيذ العملية الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة بأهمية خاصة في ضوء عدم قدرة الأطر الدولية الأخرى، وبوجه خاص خطة العمل الشاملة المشتركة، على وقف ممارسات إيران التي تشكل خطر الانتشار في المنطقة.

28 - وأضاف قائلا إن استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية، يقوض

الضمانات الأمنية الرامية إلى حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من إساءة استخدام الطاقة النووية لأغراض صنع الأسلحة. ويشكل الانتشار النووي في الشرق الأوسط تهديدا ليس للمنطقة فحسب، بل للعالم أجمع.

29 - وقال إن المملكة العربية السعودية تعرب عن شكرها للكويت على ترؤسها الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عُقد في عام 2021 بغرض مناقشة وضع صك ملزم في هذا الصدد، وفقا لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

30 - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة موكانو (رومانيا).*

31 - **السيد حاتم** (البحرين): قال إن بلده يولي أهمية خاصة لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد انضمت البحرين إلى المعاهدة في عام 1988، وهي طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالأمن النووي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الأمان النووي. وقال إن بلده أبرم أيضا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

32 - وأضاف قائلا إن السبيل الوحيد لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو نزع السلاح الكامل وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وتؤيد البحرين حق الدول غير القابل للتصرف في الانتفاع من التطبيقات السلمية العديدة للطاقة النووية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبيئة، التي تعتبر أساسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشدد البحرين على أهمية تعزيز تبادل التكنولوجيا النووية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وضرورة خضوع المرافق والبرامج النووية لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تجنب أي مخاطر على السلم والأمن الدوليين.

33 - وقال إنه يجب تطوير البرامج النووية السلمية بشكل شفاف ومسؤول. وفي هذا الصدد، تشعر البحرين بالقلق إزاء الخطوات الأخيرة التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية والتي تقوض رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية للبلد. وقال إن حكومة بلده تحث جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار، على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع المسائل العالقة المتصلة بالطابع السلمي لبرنامجها النووي.

34 - وأعرب عن أمل البحرين في أن يكون عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خطوة إيجابية نحو تنفيذ هذه المنطقة ونحو صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

35 - **السيدة بارتوليني** (سان مارينو): كررت تأكيد الأهمية الحيوية للتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليها، فقالت إنه في حين أن المعاهدة قد ساعدت على جعل العالم مكانا أكثر أمنا، فإن الخطر المتزايد الحالي المتمثل في استخدام الأسلحة النووية يعني أن الالتزام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن العالميين. وقالت إن حكومة بلدها تشعر بقلق بالغ إزاء المنافسة النووية المتزايدة وإمكانية حدوث سباق تسلح نووي جديد؛ ولذلك فإنها تحث جميع الأطراف على تجنب تصاعد التوترات.

36 - وقالت إن مصداقية المعاهدة حيوية، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به الصك بوصفه حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويجب إحراز تقدم نحو تخفيض المخزونات النووية، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف. وأعربت عن أسفها لأنه لم يحرز أي تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابق. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب المعاهدة. وأي إجراء يتعارض مع هذه الالتزامات يعرِّض مصداقية المعاهدة للخطر. والاستثمار الحالي في الترسانات النووية وتحديثها دليل واضح على أن العالم يتجه نحو سباق تسلح جديد. وذكرت أن الأسلحة النووية لا تخلق الأمن؛ بل على العكس من ذلك، فإن مجرد وجود هذه الأسلحة يشكل خطرا كبيرا على البشرية.

37 - واستطردت قائلة إن سان مارينو تؤيد تأييدا تاما المبادرة الإنسانية بشأن أثر الأسلحة النووية. فالتفجيرات لا تترتب عليها عواقب فورية لا رجعة فيها فحسب، بل تسبب أيضا أضرارا كارثية طويلة الأجل من حيث صحة الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإن من مصلحة بقاء البشرية ذاته ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا، تحت أي ظرف من الظروف. وتمشيا مع إدانة سان مارينو الحازمة لأي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فإنها ترحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأعربت عن ترحيب بلدها أيضا بالالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على

النحو الوارد في إعلان فيينا المعتمد في الاجتماع الأول للدول الأطراف في تلك المعاهدة.

38 - ومضت تقول إنه ينبغي أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 عن تعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويعد نزع السلاح مسؤولية مشتركة، ومن شأن الخروج بوثيقة ختامية ذات مغزى تؤكد من جديد الالتزام الثابت للدول الأطراف بالتنفيذ الكامل للمعاهدة أن يمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق الأهداف المشتركة لتلك الدول.

39 - **السيد يوسف** (إثيوبيا): قال إنه في حين أن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تمثل إطارا صالحا لإزالة الأسلحة النووية، فإن التوترات الجيوسياسية وتآكل الترتيبات الأمنية التي يقوم عليها النظام المتعدد الأطراف يثيران قلقا بالغا. وقد أحرز تقدم في أفريقيا من خلال اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، التي تحظر استحداث الأجهزة المتفجرة النووية أو تصنيعها أو تكديسها أو اقتناءها أو حيازتها، فضلا عن وضع الأسلحة النووية أو اختبارها في القارة. وتشجع معاهدة بليندابا أيضا التعاون بشأن تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وينبغي تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، لأن القدرات ذات الصلة لا يملكها حاليا سوى القليل من البلدان.

40 - وفي حين أن البلدان الأفريقية لا تزال تمتثل امتثالا تاما لمعاهدة عدم الانتشار، فإن عدم امتثال الدول الأخرى يشكل تهديدا للبشرية، ومن ثم فهو مدعاة للقلق الشديد وسبب من أسباب الخلاف. ولدى الدول الأفريقية شواغل جدية إزاء إمكانية حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، على الأسلحة النووية واستخدامها، وإزاء إلقاء النفايات المشعة، وهو أمر محظور بموجب معاهدة بليندابا. ولا تزال الإزالة التامة للأسلحة النووية تشكل الضمان الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وينبغي منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، ريثما يتم القضاء التام عليها، وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ تدابير صارمة تتعلق بالسلامة والأمن لمنع الجهات الفاعلة غير المسؤولة من الحصول على التكنولوجيا أو القدرات النووية.

41 - وأشار إلى أنه في المؤتمر الاستعراضي الحالي، ينبغي للدول الأطراف أن تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010، وأن تدعو إلى الوفاء التام بهذه الالتزامات. وينبغي لها أيضا أن تعتمد وثيقة ختامية محددة.

42 - **السيد باغنا** (بوركينا فاسو): قال إنه في ظل أوجه عدم اليقين وعوامل الإجهاد الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فمن المهم أن تتضافر جهود الدول للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية، بما في ذلك وجود الأسلحة النووية. وتجعل التحديات العديدة المستمرة وفشل المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تتجاوز الدول الأطراف خلافاتها. وترحب بوركينا فاسو باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ، ذلك أنها تكمل معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، بما فيها أفريقيا.

43 - واستطرد قائلا إن عدم انتشار الأسلحة النووية هو الركيزة الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب تنفيذ التدابير المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة من أجل إحراز تقدم جماعي نحو تحقيق أهداف المعاهدة. ولا يشكل تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى سببا لحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. فإزالة الأسلحة النووية بشكل تام هي أفضل ضمان للحفاظ على البشرية، بالنظر إلى الأثر الإنساني والبيئي والاقتصادي والاجتماعي الذي قد ينجم عن التفجير العرضي أو المقصود لسلاح نووي.

44 - وفيما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة، أوضح أن وفد بلده يشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة جهودها لتعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها الدول. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده ببرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشجع الدول الأطراف على دفع أي تبرعات التزمت بتقديمها إلى صندوق التعاون التقني بالكامل وفي الموعد المحدد. كما يناشد وفدُ بلده الدول والمنظمات القادرة على زيادة تمويل أنشطة التعاون التقني أن تفعل ذلك، من أجل تزويد البرنامج بموارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها، مع مراعاة أهمية هذه الأنشطة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

45 - وأعرب عن أسفه لأن معاهدة حظر التجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ على الرغم من مرور أكثر من عقدين على اعتمادها. وتقع على عاتق جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 من هذه المعاهدة، والتي يلزم تصديقها عليها كي تدخل حيز النفاذ، مسؤولية التصديق على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الدول أن تحترم بدقة التزاماتها بعدم الانتشار.

46 - وأردف قائلا إنه لكي ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، سيتعين على الدول الأطراف أن تبدي قدرا كبيرا من المرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد إجراءات ملموسة من شأنها أن تحافظ على التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. فنجاح المؤتمر الاستعراضي له أهمية حاسمة في الحفاظ على سلطة المعاهدة ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وختم كلامه بالإعراب عن أمل وفد بلده في أن تُتخذ خطوات، نتيجة للمؤتمر الاستعراضي، في سبيل القضاء على تهديد الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف، نزع السلاح العام الكامل.

47 - **السيد دا فونسيكا فرناندیس راموس** (البرتغال): قال إنه في حين أن معاهدة عدم الانتشار قد أسهمت في تخفيض المخزونات النووية، وحدت من انتشار الأسلحة النووية، وعززت التعاون فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فلا تزال هناك حاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تنفيذ المعاهدة وتعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها. وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود التي تبذلها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للدخول في حوار هادف وزيادة شفافيتها فيما يتعلق بقدراتها وعقائدها النووية. وأضاف أن البرتغال تثني أيضا على الدول العديدة التي قدمت تقارير عن تنفيذها لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010. وقال إن خطة بلده تتضمن إجراءات محددة وقابلة للقياس دعما للركائز الثلاث للمعاهدة.

48 - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى بذل الجهود على الصعيد الوطني، تحتاج الدول الأطراف إلى أن تظل موحدة في جهودها الجماعية لدعم نظام المعاهدة في مواجهة السياق الأمني الدولي المتغير باستمرار وظهور تحديات جديدة. ويرقى الغزو الروسي لأوكرانيا، من دون مبرر ولا استفزاز، إلى حد شن هجوم غير مسبوق على النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك هيكل عدم الانتشار النووي. وتتسم البيئة الأمنية النووية الراهنة بتصعيد التوترات وبأزمات وتحديات خطيرة في مجال الانتشار، وهو ما يجب على الدول أن تتصدى له بصورة جماعية من أجل منع حدوث سباق تسلح نووي جديد.

49 - وتابع يقول إنه يجب بذل جهود متجددة لحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف ذات الصلة، بغية إرساء أساس للسلام والأمن المستدامين وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ينبغي للجهود المبذولة أن تستند إلى نتائج الدورة الأخيرة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية من خلال المفاوضات بشأن تنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة، ويؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

50 - وأوضح أن وفد بلده يدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى القيام بذلك. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وتكرر البرتغال أيضا نداءها من أجل بدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي بذل الجهود لكفالة زيادة مشاركة الشباب والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود نزع السلاح. وينبغي ألا يغيب عن البال أنه على الرغم من وجود تباين في الآراء بشأن بعض المسائل، فإن جميع الدول الأطراف ملتزمة بركائز المعاهدة الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، وتتشاطر رؤية يكون فيها العالم خالياً من الأسلحة النووية.

51 - **السيد لعرباوي** (الجزائر): قال إن الجزائر أسهمت إسهامات بناءة في مجال نزع السلاح النووي. فقد ترأست المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2015، وترأست أيضا، بالاشتراك مع ألمانيا، المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعكس هذه الإسهامات التزام بلده بتعزيز السلام والأمن الدوليين وإعطائه الأولوية لجهود نزع السلاح النووي. وجدد تأكيد الجزائر التزامها بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، التي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وعنصرا أساسيا من عناصر الأمن الجماعي. كما تشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وضرورة امتثال الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأحكام المادة السادسة والوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية، بما فيها الالتزامات الواردة في الخطوات

العملية الـ 13 المعتمدة في عام 2000 وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

52 - وشدد على أن نزع السلاح الكامل هو السبيل الوحيد لتجنب مخاطر الأسلحة النووية. وقد وقعت الجزائر على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وقد حفزها على ذلك الآثار البيئية والإنسانية الوخيمة الناجمة عن التجارب النووية التي أجريت على أراضيها، وهي ترحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 2021. وأضاف أن وفد بلده يحث جميع الدول، بما فيها الدول المدرجة في المرفق 2، على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تدخل حيز النفاذ وتسهم إسهاما فعالا في نزع السلاح.

53 - وأكد على ضرورة أن تتسم جميع البرامج النووية السلمية بالشفافية التامة، ويجب على البلدان أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الوكالات الدولية ذات الصلة تحقيقا لهذه الغاية. ويجب ألا تفضي تدابير منع الانتشار، التي هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، إلى فرض التزامات جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، عدا تلك التي نصت عليها المعاهدة صراحة. وعلى الرغم من أن المعاهدة هي في المقام الأول صك أمني، فإن أحكامها المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية تتضمن بعدا يشمل التنمية والتعاون الدولي. ولن يدخر وفد بلده جهدا للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، وهو يؤكد من جديد أن لجميع الدول الأطراف، تمشيا مع المادة الرابعة، الحق الأساسي وغير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

54 - ومضى يقول إن الجزائر كانت من أوائل البلدان التي صدقت على معاهدة بليندابا، اقتناعا منها بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز الاستقرار والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأعرب عن أسفه لأنه لا تزال هناك عقبات تحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعرب عن ترحيب الجزائر بمقرر الجمعية العامة 546/73 المتعلق بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويتمثل الهدف من هذا المؤتمر، الذي عقدت دورته الثانية في أواخر عام 2021، في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبارها خطوة عملية نحو تحقيق السلامة والاستقرار والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

55 - **السيد محمود** (مصر): قال إن المؤتمر الاستعراضي يعقد في ظل التحديات غير المسبوقة التي تواجهها معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار بوجه عام. فلم يتحقق بعد الطابع العالمي للمعاهدة، وهو ما يضع فعاليتها في موضع شك. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تركز جهودها في المؤتمر الحالي على إجراء تقييم شامل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على خطة عملية وجادة لمعالجة هذا الوضع.

56 - وأردف يقول إن مصداقية المعاهدة قد قوضتها بعض التحديات، بما في ذلك حقيقة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة. وينطوي هذا الخرق على آثار إنسانية جسيمة، بالنظر إلى الإمكانات التدميرية للأسلحة النووية. وعلى الرغم من الجهود والمبادرات العديدة التي تهدف في ظاهرها إلى تحقيق نزع السلاح النووي، فإنها لا تؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن، ومن ثم فلا ينبغي طرحها بعد الآن كبدائل لنزع السلاح الكامل. فمن شأن نزع السلاح بشكل كامل أن يثبت جدية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق أهداف المعاهدة وبحماية البشرية من مخاطر الأسلحة النووية.

57 - وأضاف أن عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد الدولي مترابطان ترابطا وثيقا. ولا يمكن تحقيق الاثنين إلا في حالة من التوازن ومن خلال إطار متكامل ورؤية شاملة. وقد حاولت بعض الدول إضفاء الطابع الإلزامي على بعض الآليات المتصلة بالضمانات الطوعية، وهو ما لا يتسق بأي حال مع المادة الثالثة من المعاهدة. وما يؤكد اتباع تلك الدول لسياسة المعايير المزدوجة أنها حاولت تقييد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في الوقت الذي تتعاون فيه مع دول غير أطراف في المعاهدة في المسائل النووية.

58 - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من مرور سنوات عديدة على اتخاذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، فإن بعض الأنشطة والمنشآت النووية في المنطقة لا تزال غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد أسفر عن نتائج إيجابية وأتاح فرصة جديدة لتنفيذ قرار عام 1995 وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وقد اعتمدت قرارات المؤتمر بتوافق الآراء وبناء على الإرادة الحرة لدول الشرق الأوسط. ولذلك، تدعو مصر جميع الدول المعنية إلى المشاركة في عملية المؤتمر كتدبير من تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة.

59 - **السيد هيرميدا كاستيو** (نيكاراغوا): قال إن من المهم مواصلة التحرك نحو نزع السلاح التام والكامل، وإن الأولوية تتمثل في إزالة الأسلحة النووية. ومما يثير الجزع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل زيادة ترساناتها النووية وتحديثها وتطويرها، وتتمسك بعقائد عسكرية خطيرة تبرر استعمال هذه الأسلحة، وهو ما لا يتسق ومبدأ نزع السلاح أو الالتزامات المقطوعة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وعوضا عن ذلك، يمكن أن تُستخدم الموارد الاقتصادية المخصصة لتحديث الأسلحة النووية في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر.

60 - وأعرب عن أسف وفد بلده لأن عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم تكتمل. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في الأعوام 1995 و 2000 و 2010، بما في ذلك إنشاء تلك المنطقة. وينبغي، خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للشواغل الإنسانية في المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. وقال إن نيكاراغوا تدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، باعتبارها تكملة لمعاهدة عدم الانتشار.

61 - وزاد على ذلك أن من الضروري كفالة تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تنفيذا متوازنا. وتسلم نيكاراغوا تسليما تاما بالحق المشروع لجميع الدول في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وذلك ووفقا للمواد من الأولى إلى الرابعة من المعاهدة، وترفض أي تدابير أو مبادرات تهدف إلى تسييس هذا الحق. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلده ترفض فرض تدابير قسرية انفرادية تقيد الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

62 - وختم كلامه قائلا إن نيكاراغوا، بوصفها دولة طرفا في المعاهدة وعضوا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، ملتزمة باعتماد تدابير فعالة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإن التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو وحده الكفيل بالإفضاء إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، من المهم أن تعتمد الدول التدابير الكفيلة بتعزيز توافق الآراء والتفاهم.

63 - *استأنف السيد زلوفينن (الأرجنتين) رئاسة الجلسة.*

64 - **السيد كيتشيلي** (تركيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار توفر الأساس للسعي إلى نزع السلاح النووي وإطارا أساسيا للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا وتعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها.

65 - ومضى يقول إن المؤتمر الاستعراضي الحالي يُعقد في ظل ظروف استثنائية بسبب غزو أوكرانيا. فينبغي إنهاء الحرب على الفور. والتهديد باستخدام الأسلحة النووية غير مقبول، والمخاطر المتعلقة بسلامة وأمن المنشآت النووية في أوكرانيا مدعاة للقلق.

66 - وأعقب ذلك بقوله إن مما يثير القلق عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ويظل تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 على رأس الأولويات. وتقدم ورقة العمل المعنونة "توصيات معروضة على نظر المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة"، المقدمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مجموعة شاملة من التوصيات في هذا الصدد.

67 - وأكد أن تركيا لا تزال ملتزمة بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدريجية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ مزيدا من الخطوات العملية في هذا الاتجاه. ويوفر نموذج الإبلاغ الخاص بمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أداة مفيدة لقياس مدى تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة. وقال إن بلده قدم تقريره الوطني إلى المؤتمر الاستعراضي وإنه يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. وعلاوة على ذلك، ينبغي الشروع فورا في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أولوية عليا؛ وينبغي لجميع الدول المتبقية أن تشرع في التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

68 - وعرض لموضوع خطة العمل الشاملة المشتركة، فقال إنها تحافظ على أهميتها في سياق جهود عدم الانتشار، وإن وفد بلده يأمل في أن تتحقق نتائج ملموسة من خلال العملية الدبلوماسية الحالية. وينبغي لجميع الأطراف أن تفي تماما بتعهداتها والتزاماتها. وفي هذا

الصدد، يجب السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاضطلاع بأنشطتها ذات الصلة بالرصد والتحقق. وقال إن بلده يؤيد أيضا إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط.

69 - وأعرب عن القلق البالغ إزاء تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، وكذلك إزاء المؤشرات التي تفيد بوجود برنامج نووي مستمر في البلد. وأضاف قائلا إنه ينبغي التوصل إلى حل دبلوماسي يكفل إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعمل من أجل اختتام المؤتمر الاستعراضي الحالي بنجاح والتوصل إلى وثيقة ختامية، بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

70 - **السيد سيسكالدي** (مالطة): قال إن بلده ملتزم بالأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار ويؤكد من جديد أهمية إضفاء الطابع العالمي عليها. وينبغي للدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تتقيد بأحكامها وأن تشجع بقوة على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

71 - واستطرد قائلا إنه منذ المؤتمر الاستعراضي السابق، تآكلت العناصر الرئيسية لهيكل نزع السلاح، بما في ذلك بسبب زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وحالة الجمود التي اكتنفت مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تشهد أوروبا تصعيدا للتوترات لم يُشهد له مثيل منذ الحرب الباردة. كما أن احتمال استخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا يثير قلقا بالغا. لذلك، يجب السعي إلى تخفيف حدة العنف والتوصل إلى حل سلمي للحرب في أقرب وقت ممكن، لصالح الشعب الأوكراني. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تعمل بروح من تعددية الأطراف التعاونية لتمكين المؤتمر الحالي من تحقيق إنجازات ملموسة وإضفاء زخم دبلوماسي وإرادة سياسية على نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن البوادر المشجعة دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. فهذا الصك يكمل معاهدة عدم الانتشار من خلال تعزيز القاعدة العالمية المناهضة للأسلحة النووية وسد الفجوة القانونية المتصلة بحظر تلك الأسلحة حظرا كاملا.

72 - وتابع يقول إن لجميع البلدان الحق غير القابل للتصرف في إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية وتطويرها وإنتاجها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للضمانات ذات الصلة. وتقع على عاتق جميع الأطراف التي تنخرط في مثل هذه المشاريع مسؤولية كفالة تقيدها بأدق معايير السلامة والأمن. ويشكل ضمان الوصول الكامل إلى التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، التي تسمح للدول الأعضاء بتحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين حياة مواطنيها، عنصرا حيويا في معاهدة عدم الانتشار. وقد أصبحت التكنولوجيا النووية أيضا أداة لتيسير تحقيق أهداف محددة من بين أهداف التنمية المستدامة. وتستحق الوكالة الدولية للطاقة الذرية الثناء على ما تضطلع به من عمل فيما يتصل بحماية المعاهدة، وتعزيز إطار الأمن النووي، والإشراف على النقل الآمن للتكنولوجيا النووية.

73 - وأتبع ذلك بالتأكيد على ضرورة وجود خطة عمل شاملة مشتركة فعالة لكفالة سلامة التكنولوجيا النووية وأمنها واستخدامها في الأغراض السلمية. ومن المؤسف أن قرار إيران وقف تشغيل 27 كاميرا كانت مثبتة لمراقبة التخصيب يمكن أن يؤدي إلى فشل الجهود الرامية إلى إعادة إحياء الخطة. وأضاف أن مالطة تثني على العمل الجاري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجراء عمليات التحقق من الضمانات، وتدعو إيران إلى التراجع عن قرارها وقف تشغيل الكاميرات والسماح للوكالة الدولية بالوصول الكامل ودون عوائق إلى منشآتها النووية. وقال إن وفد بلده يدعو سوريا أيضا إلى معالجة المسائل المتعلقة بضماناتها، بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطمأنة المجتمع الدولي على الطابع السلمي لأنشطتها النووية. وأضاف أن حكومة بلدها تثق ثقة كاملة في الطابع المحايد والمستقل لعمل الوكالة، وتحث الجهات المعنية على عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تعوق جهود الوكالة الرامية إلى المحافظة على تدابير هامة لبناء الثقة.

74 - وأشار إلى أن نظام التحقق الذي تتبعه اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو عنصر حاسم آخر في هيكل عدم الانتشار، لأنه يكفل ألا يحدث أي تفجير نووي دون الكشف عنه. فالتجارب النووية لا تعوق تنفيذ معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل تلحق أيضا ضررا جسيما بصحة الإنسان والبيئة. لذلك، فإن جميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية مدعوة إلى القيام بذلك، لأن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة أمر أساسي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار. وأشار إلى أن ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب صاروخية هو أمر يثير القلق البالغ. فهو نشاط يعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر ويشكل انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن. وينبغي لذلك البلد أن يمتنع عن

إجراء المزيد من التجارب، وأن يتخذ خطوات ملموسة نحو إزالة أسلحته النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن يوقع ويصدق على معاهدة حظر التجارب النووية، وأن يعود إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

75 - وجدد تأكيد مالطة دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فمن شأن إضافة الشرق الأوسط إلى المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم أن يقلل من التوترات ويساعد على إحلال السلام في المنطقة بأسرها. ويجب على الجهات المعنية أن تستغل المؤتمر الاستعراضي الحالي لتجديد الالتزامات وإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

76 - وجدد تأكيد بلده على إيمانه الراسخ بهدف نزع السلاح العالمي والسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب مواصلة التصدي لعدم الانتشار من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية والجهود المتعددة الأطراف. وختم كلامه قائلا إن إحراز تقدم ملموس خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بغية إزالة الأسلحة النووية بشكل تام، هو أمر حيوي لكفالة إيجاد عالم أكثر سلاما وأمنا في المستقبل.

77 - **السيد هادييكريسانتو** (قبرص): قال إن بلده يعتمد اعتمادا بشكل كبير على النظام الدولي للأمن الجماعي، بما في ذلك أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومن الأهمية بمكان ألا تحصل أي دولة إضافية على أسلحة نووية. وقال إن تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار يكتسي أهمية قصوى؛ وقد اتُخذت خطوات إيجابية بشأن عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولكن يلزم بذل جهود إضافية بشأن نزع السلاح.

78 - واسترسل قائلا إن تأثير الساحة الدولية الشديدة الاستقطاب، واحتمال حدوث سباق تسلح على مقربة من بلده، من الأمور التي تبعث على القلق بوجه خاص. ومن الضروري إعادة الالتزام بكفالة التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار والامتثال الصارم لها، وتقليص دور الأسلحة النووية في العقائد الدفاعية والأمنية. وأعرب عن الترحيب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، وتعزيز الالتزامات الدولية من خلال دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ، واحتمال اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها. وينبغي أيضا أن تكون هناك عودة سريعة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل إنجازا كبيرا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصرا رئيسيا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي.

79 - وأردف يقول إن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على سلامة الطاقة النووية في منطقته. فحق جميع الدول غير القابل للتصرف في السعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يشمل المسؤولية عن توخي أقصى درجات الحذر والشفافية وتنفيذ أشد معايير السلامة البيئية والبشرية صرامة. وينبغي للدول أن تتجنب بناء محطات للطاقة النووية في المناطق التي تشهد نشاطا زلزاليا عاليا أو التي تكون عرضة للكوارث الطبيعية. ومن الضروري تحديث نظم الإنذار المبكر المتعلقة بالحوادث النووية ذات الآثار العابرة للحدود، ولا سيما بالنسبة للمحطات النووية لتوليد الكهرباء.

80 - وأوضح أنه تقع على عاتق جميع الدول الأطراف مسؤولية فردية وجماعية إزاء مجتمعاتها وإزاء البشرية جمعاء. ولعل في إحياء الذكرى المقبلة لضحايا قصف هيروشيما وناغازاكي في اليابان بقنبلتين ذريتين عبرة قوية عن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون هذه الذكرى حافزا لجميع المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الحالي على السعي إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة، بغية التنفيذ الفعال لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

81 - **السيد تيتو** (كيريباس): قال إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي. غير أن عدم إحراز تقدم في إطار المادة السادسة من المعاهدة، وبشأن إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، أمر يبعث على القلق. ومما يثير الجزع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم باستمرار بتحديث وتوسيع ترساناتها النووية. وأضاف أن بلده يشعر بالقلق أيضا إزاء التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، التي يمكن أن تؤدي إلى مواجهة نووية. ولذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية في ضمان أمنها أن تتخذ على وجه الاستعجال جميع التدابير اللازمة للحد من المخاطر النووية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، وإلغاء حالة الاستنفار القصوى للأسلحة النووية، والتنفيذ الفعال لجميع الالتزامات الأخرى الواردة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

82 - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي من جانب عدد قليل من الدول، فقد اتخذت العديد

من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنها كيريباس، إجراءات ملموسة من خلال التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة تكمل معاهدة عدم الانتشار بسد الثغرات القانونية وتوسيع هيكل الأمن الدولي القائم. فعلى سبيل المثال، تطرقت المعاهدة لقضايا مساعدة الضحايا، والمعالجة البيئية، والتعاون والمساعدة الدوليين.

83 - وختم كلامه بالقول إنه، بين عامي 1957 و 1962، أجرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة 33 تجربة نووية حرارية في كيريباس. ولم يتلق مواطنو كيريباس ما يكفي من الإنذار أو الحماية. وقد عانى العديد من هؤلاء الأشخاص وذرياتهم فيما بعد من أمراض ومضاعفات صحية متنوعة لا يمكن علاجها، أفضى معظمها إلى الوفاة. وبالتالي، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تدعم إدراج مساعدة الضحايا والمعالجة البيئية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحالي.

84 - **السيد صبّاغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يدرك الخطر الناشئ عن السعي إلى امتلاك وتطوير الأسلحة النووية على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما يتضح من استخدامها الكارثي في هيروشيما وناغازاكي في اليابان. ويجب على المؤتمر أن يعالج عددا من التساؤلات، منها ما إذا كانت المخاوف من وقوع تهديد نووي لها ما يبررها، وما إذا كانت الدول الأطراف قد نجحت في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على نحو متوازن وغير تمييزي. وبالنسبة لبلدان الشرق الأوسط، فإن السؤال الأهم هو لماذا لم يتم تنفيذ قرار عام 1995 بعد.

85 - ومضى يقول إن مصداقية المعاهدة تقوم على التنفيذ المتوازن لركائزها الأساسية الثلاث. وقال إن وفد بلده يكرر تأكيد أهمية نزع السلاح بشكل كامل وقابل للتحقق، ويُذكِّر في هذا الصدد بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

86 - وأشار إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى جاء نتيجة الاتفاق على حزمة قرارات متكاملة تم التوصل إليها بتوافق الآراء خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 1995، بما في ذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وقد عمل بلده من أجل تنفيذ هذا القرار، وقدم في عام 2003، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، مشروع قرار بشأن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. غير أن عضواً نافذاً في المجلس أجهض اعتماد مشروع القرار. وفي عام 2013، وكخطوة حسنة النية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، صدّق بلده على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

87 - وأردف قائلاً إنه على الرغم من الخطوات العملية التي اتخذتها دول الشرق الأوسط نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة لأسلحة نووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يجعلها تمثّل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وينال من مصداقية المعاهدة. وتمكنت إسرائيل من رفض التعاون لأنها استندت إلى دعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين الآخرين. وقد دأبت هذه الدول أيضا على انتهاك التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة على مدى عقود بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا المتطوّرة اللازمة لدعم قدراتها العسكرية النووية.

88 - وذكر أن خطوة عملية نحو تنفيذ قرار عام 1995 اتُّخذت خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، عندما تقرر أن يعقد الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام 1995 الثلاثة، بالتشاور مع دول المنطقة، مؤتمرا في عام 2012 تحضره جميع دول الشرق الأوسط، للتفاوض بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولكن للأسف لم يعقد هذا المؤتمر في عام 2012، بسبب المماطلة والمناورة من جانب الولايات المتحدة إرضاءً لإسرائيل. وتجلت مراوغة سياسية مماثلة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2015، عندما أعاقت الولايات المتحدة، مع اثنين من حلفائها، اعتماد الوثيقة الختامية، وذلك على الرغم من المقترحات الهامة التي قدمتها بعض البلدان، وفي مقدمتها الاتحاد الروسي.

89 - وأضاف أنه إزاء حالة الاستعصاء التي واجهت تنفيذ قرار عام 1995، اتخذت الجمعية العامة المقرر 546/73 بغية كسر حالة الجمود. وعلى الرغم من التأييد الإقليمي الواسع النطاق لعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فقد رفضت إسرائيل الانخراط في العملية، وكذلك فعلت الولايات المتحدة، على الرغم من مركزها كدولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار وكونها إحدى الدول الثلاث المقدمة لقرار عام 1995. ويدعو وفد بلده إلى التنفيذ الكامل لقرار عام 1995، وهو قرار ملزم وسيبقى نافذاً إلى حين تحقيق أهدافه.

90 - وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية، ويدعو إلى تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة بشكل متوازن ودون تمييز. ويدعم وفد بلده أيضا المادة الثالثة من المعاهدة

ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات النووية. ويشدد وفد بلده على ضرورة تحقيق التوازن بين الأنشطة الرقابية للوكالة وأنشطتها المتعلقة بنشر التكنولوجيا النووية وتطبيقها للأغراض السلمية. ويجب التمييز بين التدابير الملزمة قانونا والتدابير الأخرى الطوعية، وعدم الخلط بينهما. ويجب عدم إخضاع التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأطراف لأي قيود سياسية أو اقتصادية. ولذلك، تدين حكومة بلده التدابير القسرية اللاشرعية الأحادية الجانب التي تفرضها البلدان الغربية ضدها وضد بلدان أخرى، والتي تعيق وصول المساعدات التقنية اللازمة للاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك لعلاج أمراض السرطان وغير ذلك من أغراض الرعاية الصحية، والتي كان لها أثر سلبي على حياة الشعب السوري.

91 - **السيد فيينان** (فنلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تؤدي بنجاح إلى كبح الانتشار النووي، وتضمن لأطرافها الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترسي التزاما ملزما قانونا بنزع السلاح النووي. وأعرب عن إدانة فنلندا لهجوم الاتحاد الروسي غير المبرر ومن دون استفزاز على أوكرانيا. واعتبر غزو روسيا لبلد ذي سيادة انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات المتخذة ضد الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا تضر بمعاهدة عدم الانتشار؛ وهذا السلوك من جانب طرف متميز في المعاهدة وعضو دائم في مجلس الأمن أمر يستحق الشجب. وأكد دعم فنلندا لأوكرانيا في حقها في الدفاع عن النفس وفقا للمادة 51 من الميثاق. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فورا أعماله العسكرية، وأن يسحب قواته، وأن يحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها داخل الحدود المعترف بها دوليا لذلك البلد.

92 - وتابع قائلاً إن هناك أيضا تحديات أخرى تواجه معاهدة عدم الانتشار. فالاتحاد الروسي يواصل تطوير منظومات أسلحة نووية جديدة. ويبدو أن الصين تقوم بتوسيع ترسانتها النووية، وقد أظهرت ترددا في الانخراط في جهود تحديد الأسلحة. ولا تزال البرامج النووية وبرامج القذائف لدى كوريا الشمالية تُشكِّل خطراً على السلام والأمن الدوليين. وفي غضون ذلك، أسهمت خطة العمل الشاملة المشتركة إسهاما كبيرا في عدم الانتشار النووي. وتؤيد فنلندا الجهود الدبلوماسية الجارية لإحياء الخطة وتحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات، بغية المساعدة على استعادة الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي. وأكد أنه لا يوجد مجال للتهاون؛ وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات بغية تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والامتثال الكامل لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذها. ولا يمكن الاستفادة على نحو كامل من المعاهدة إلا بعد أن تفي جميع الدول الأطراف فيها بالتزاماتها.

93 - وأعرب عن ترحيبه بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة تمديد معاهدة ستارت الجديدة. وأفاد بأن إجراء أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية مزيدا من التخفيضات أمر أساسي في بناء الثقة والتقدم تدريجيا نحو الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن يفضي المؤتمر الاستعراضي الحالي إلى تجديد وتعزيز الالتزام بنزع السلاح النووي من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتمثل خطوة مؤقتة جيدة في الالتزام بعدم زيادة عدد الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تغطية الأسلحة النووية غير الاستراتيجية كجزء من تحديد الأسلحة، بغية تخفيض أعدادها بسرعة.

94 - وأشار إلى أن الحد من المخاطر النووية يمكن أن يسهم في زيادة الثقة والأمن؛ وبينما لا يمكن للحد من المخاطر النووية أن يكون بديلا عن نزع السلاح النووي، فإنه يمكن أن يكون بمثابة لبنة بناء نحو تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلده المؤتمر الاستعراضي على النظر بدقة في المقترحات الملموسة للحد من المخاطر الواردة في ورقة العمل المقدمة من مبادرة استكهولم، بما في ذلك المقترح الداعي إلى بدء العمل فيما بين الدورات بشأن هذه المسألة.

95 - وأكد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها حق مشروع في الحصول على ضمانات ملزمة قانونا لا لبس فيها بعدم وقوع تهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. ويجب في هذا الصدد الشروع في عملية تفضي إلى إبرام معاهدة دولية بشأن ضمانات الأمن السلبية. وتؤيد فنلندا بقوة أيضا إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلا عن معاهدة حظر التجارب النووية.

96 - وقال إن الطاقة النووية عنصر متزايد الأهمية في مزيج الطاقات في بلده. وكانت فنلندا أول بلد يوقع اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد اعتمدت بروتوكولا إضافيا في مرحلة مبكرة. ويحث وفد بلده جميع الدول التي وقّعت اتفاقات ضمانات شاملة على إبرام بروتوكولات إضافية لتأكيد التزامها بعدم الانتشار في إطار من الشفافية.

97 - **السيد باري رودريغيز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه من المؤسف أنه بعد مرور 77 عاما على القصف النووي

لهيروشيما وناغازاكي في اليابان، لا يزال من غير المفهوم أن الأسلحة النووية غير إنسانية، وأنها لا تعترف بأي حدود وطنية، ولها آثار خطيرة على بقاء الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن مستوى الإنفاق العسكري العالمي ظل مرتفعا بشكل غير مفهوم في السنوات الأخيرة، حتى في الوقت الذي يعاني فيه الناس من عواقب جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى أزمة اقتصادية مستمرة وانتكاسات عرقلت تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومما يثير القلق أيضا أن الدول التي لديها القدرة على شن هجمات نووية تمتلك ما يقرب من 13 000 من الأسلحة النووية، منها نحو 2 000 سلاح في حالة تأهب تشغيلي.

98 - وأكد أن الوفاء بمعاهدة عدم الانتشار التزام قانوني دولي وواجب أخلاقي على حد سواء. والحجة التي تسوقها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن الأسلحة النووية ضمانة لا غنى عنها ومشروعة ومفتوحة لأمنها هي حجة لا يمكن الدفاع عنها ولا مساندتها. ولذلك فإن إزالة هذه الأسلحة من العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية والدفاعية أمر أساسي. وقال إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية ولجميع أشكال الحياة، بالنظر إلى احتمال تفجيرها يوما ما، سواء عن قصد أو عرَضاً.

99 - وأردف قائلاً إن التزامات الدول الأطراف بموجب المادة السادسة يجب أن تكون موضوعا رئيسيا للمؤتمر الاستعراضي الحالي، بغية التمكين من بدء المفاوضات بشأن التدابير الفعالة لإنهاء سباق التسلح النووي بحسن نية. ويجب ضمان أقصى قدر من الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن الحوار بشأن تدابير نزع السلاح ضروري في هذا الصدد.

100 - وأضاف أن وفد بلده يشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض ترساناتها ووقف التجارب النووية الرامية إلى تطوير الأسلحة النووية وتحديثها، مما لا يؤدي إلا إلى زيادة مخاطر العواقب الوخيمة على البشرية والبيئة. وتكتسي معاهدة حظر الأسلحة النووية أهمية خاصة في هذا الصدد، حيث إنها تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار. وحثّ جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك.

101 - وأعرب عن فخر دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأنها طرف في معاهدة تلاتيلولكو وعضو في أول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام. وقد أرست بوليفيا مركزها كدولة مسالمة في دستورها الوطني، الذي ينص على حظر إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في جميع أنحاء إقليمها. ومن المهم أيضا إجراء بحوث علمية تعزز حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تعزيز التعاون العلمي والتقني والأكاديمي، بما يحقق المنفعة المتبادلة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعدين والإنتاج الزراعي.

102 - وأشار إلى أن المؤتمر الاستعراضي الحالي يُعقد في وقت يواجه فيه نزع السلاح والأمن الدولي تحديات خاصة، في سياق يتزايد فيه عدم اليقين وعدم الاستقرار. ويجب أن يُختتم المؤتمر بتقييم قوي لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث، بغية السماح باتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع القانون الدولي والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأعوام 1995 و 2000 و 2010. ويجب ألا يكون تأخير البحث عن حلول إلى أن تحدث كارثة خيارا، مثلما كان الحال بالنسبة لتغير المناخ.

103 - واختتم كلامه قائلاً إنه يلزم تقديم ضمانات أمنية عالمية غير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة، بغية جعل المعاهدة عالمية وإيجاد عالم خال تماما من الأسلحة النووية. وتقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية بناء الثقة اللازمة، من خلال الحوار وتعددية الأطراف، للتوصل إلى وثيقة سياسية قائمة على العمل بتوافق الآراء، وأمامها فرصة لتحقيق ذلك.

104 - **السيدة إيفانتشيتش** (صربيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار ظلت لأكثر من نصف قرن بمثابة آلية تنظيمية رئيسية لمنع إساءة استخدام الطاقة النووية. وأكدت ضرورة كفالة الاحترام الكامل للمعاهدة، فضلا عن تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة، من أجل ضمان عالم يسوده السلام والأمان. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت صربيا خطوات هامة نحو تحسين قدرتها الوطنية وتنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، بما في ذلك اعتماد استراتيجية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وفي عام 2018، صدقت صربيا على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

105 - وأكدت أن عدم انتشار الأسلحة النووية يُشكِّل الأساس الذي يقوم عليه السلام والأمن الدوليان. ويجب أن يظل منع الجهات الفاعلة الحكومية من استحداث أسلحة نووية ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازتها أمرا ضرورياً للجميع. ولا يزال دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد البرامج النووية والتحقق منها دوراً

أساسيا. ولنظم المراقبة القائمة أهمية حاسمة أيضا. وتؤيد صربيا تأييدا تاما المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني وخطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

106 - وذكرت أن نزع السلاح ركيزة أساسية من ركائز معاهدة عدم الانتشار. ويرحب وفد بلدها في هذا الصدد بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وكذلك بالبيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجد سبلا للوفاء بصورة مشتركة بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وأكدت أن أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية لحل المنازعات بين الدول أمر غير مقبول. وستواصل صربيا الترويج لمعاهدة حظر التجارب النووية، التي وقعتها وصدقت عليها. ويستحق إجراء أي تجارب نووية أشد الإدانة من المجتمع الدولي بأسره. ويجب ألا تستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية. وفي حين أن صربيا لا تستخدم الطاقة النووية، فإنها تحترم معايير الأمان النووي الدولية.

107 - **السيد الكعبي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تشكل ركيزة أساسية للسعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعنصرا رئيسيا لصون السلام والأمن الدوليين. ولجميع الدول الحق في السعي إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب مع ذلك السعي لتحقيق ذلك بطريقة مسؤولة وشفافة، مع الوفاء في الوقت نفسه بمتطلبات الأمان والأمن وعدم الانتشار. وأشار إلى أن برنامج الإمارات العربية المتحدة للطاقة النووية السلمية وُضع وفقا لأعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونجاح هذا البرنامج دليل على قيمة المعاهدة وإطارها للتعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز دور وقدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي هي في صميم هذا الإطار، من أجل توفير دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء.

108 - وتابع قائلاً إن الصكوك الدولية المتعلقة بالأمان والأمن وعدم الانتشار والمسؤولية في المجال النووي لها أهمية حاسمة. وينبغي للدول الأعضاء التي لديها منشآت نووية عاملة، مثل إيران، والتي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمان النووي، أن تفعل ذلك وأن تفي بالتزاماتها. ومن شأن الانضمام العالمي إلى اتفاقيات الأمان أن يساعد على بناء الثقة وتعزيز الأمان النووي في جميع أنحاء العالم.

109 - وأعرب عن القلق إزاء الحالة في أوكرانيا؛ فأعمال العنف المبلغ عنها في المنشآت النووية في البلد تشكِّل تهديدا خطيرا للأمان والأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتجنب وقوع كارثة نووية، سواء من هجوم مباشر على منشأة نووية أو كنتيجة غير مقصودة للنزاع، وأن يكفل بقاء المحطات النووية والمنشآت المتصلة بها محمية أثناء النزاعات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

110 - ومضى يقول إن اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية تسهم في ضمان الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية الوطنية. غير أن مما يبعث على القلق عدم إحراز تقدم في معالجة المسائل المعلقة المتصلة بالضمانات وأوجه التقدم المحرز في الأنشطة النووية في إيران. وأكد أن التعاون الكامل وفي الوقت المناسب بين ذلك البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروري لمعالجة الشواغل العالمية والإقليمية ولاستعادة الثقة. وتواصل الإمارات العربية المتحدة دعمها للدبلوماسية والحوار تحقيقاً لهذه الغاية.

111 - وأشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت، على مدار سنوات، قراراً سنوياً يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، دعا العديد من قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحراز تقدم بشأن تلك المسألة، التي طال انتظارها. ويلزم في هذا الصدد اتخاذ خطوات عملية وبذل جهود إضافية من جانب الدول الوديعة، التي تتحمل مسؤولية خاصة بوصفها راعية لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

112 - **السيد عبد الله ديالو** (السنغال): قال إن معاهدة عدم الانتشار أسهمت على مدى أكثر من نصف قرن في حماية البشرية من الأسلحة النووية، التي لا تزال تهدد العالم بكارثة نووية محتملة. ولا تزال السنغال ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي الكامل والفوري الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه، وهو أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوقف عن تحديث ترساناتها. وعلاوة على ذلك، يلزم بذل جهود جماعية لتجنب الانتشار النووي، لأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان وهما على نفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها، دون شروط أو مزيد من التأخير، بوصفها دولا غير حائزة

للأسلحة النووية. ويجب على هذه الدول أيضا أن تسمح بخضوع جميع مرافقها وأنشطتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

113 - وتابع قائلا إن وفد بلده يدعو إلى بدء مفاوضات بشأن اتفاقية دولية تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أنها لن تستخدم هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 34/70. ولا بد أيضا من الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية، وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وحث البلدان المدرجة في المرفق 2 التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة على أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي الشروع في مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

114 - وأكّد أن تحقيق عالمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية يُشكِّل خطوة أساسية في تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، تعيد السنغال تأكيد التزامها بمعاهدة بليندابا وتأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلده بتمديد معاهدة ستارت الجديدة ويشجع الأطراف على العمل من أجل تخفيض أسلحتها الاستراتيجية في أوروبا. ويدعو وفد بلده أيضا إلى مواصلة المناقشات الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإلى تجديد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

115 - وفيما يتعلق بالطاقة النووية المدنية، أكد ضرورة احترام حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ومن شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعدات أن يفيد المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما في سياق حالة الطوارئ المناخية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حاسم في هذا الصدد يستحق الدعم من الجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تبدي إرادة سياسية للتنفيذ الفعال للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010، ويجب ألا يتكرر مأزق المؤتمر الاستعراضي لعام 2015. وأكد أن السنغال لا تزال ملتزمة بالإسهام في نجاح العملية.

116 - **السيد الذبحاني** (اليمن): قال إن حيازة الأسلحة النووية وتطويرها يمثلان تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذا فإن اليمن يؤيد كافة المبادرات الرامية إلى إنهاء الانتشار النووي وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في الشرق الأوسط، الذي يعاني من عدم الاستقرار والفراغ الأمني بفعل الاختلال في موازين القوى ومواصلة الأنشطة النووية خارج إطار نظام عدم الانتشار. ويرحب اليمن بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، في خطوة هامة على طريق التخلص من تلك الآفة.

117 - وتابع قائلاً إنه بينما صدّقت جميع البلدان العربية على معاهدة عدم الانتشار وبذلت جهودا من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي عبر رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاق ضمانات شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترفض إسرائيل أيضا جميع المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بالمنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي والانزلاق إلى سباق تسلح نووي. كما أن استمرار إيران في تطوير قدراتها النووية واتباعها لنهج تخريبي لخطة العمل الشاملة المشتركة وعدم امتثالها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كلها عوامل تزيد أيضا من حدة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة.

118 - وأكد أن الإخفاق المتكرر في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر في عام 1995 وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، فضلا عن فشل المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 في اعتماد وثيقة ختامية تنص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، شكّل مصدر قلق عميق. وجاء اتخاذ مقرر الجمعية العامة 546/73 كمحاولة لكسر الجمود في تنفيذ قرار عام 1995. وأعرب عن ترحيب اليمن بعقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بمشاركة كافة الأطراف المدعوة ما عدا إسرائيل. ويتطلع اليمن إلى المشاركة الفعالة من جانب جميع الأطراف المعنية في الدورة المقبلة للمؤتمر، بغية إبرام معاهدة ملزمة. وشدد على أن قرار عام 1995 لا يزال ساريا إلى حين تحقيق أهدافه بشكل كامل.

119 - واستطرد قائلاً إن البيئة الجيوسياسية الراهنة المثيرة للجزع، مقترنة بتمسك الدول الحائزة للأسلحة النووية بعقائد عسكرية تجيز استخدام الأسلحة النووية وتحديث مخزوناتها النووية، تستلزم وضع صك دولي لمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

120 - وأشار إلى أن جميع الدول لها الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويجب عدم عرقلة إعمال هذا الحق بفرض قيود ذات دوافع سياسية. ويجب احترام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزها من أجل دعم تنفيذ ركيزة عدم الانتشار في المعاهدة. وأكد أن اليمن سيستمر في المساهمة بإيجابية والمشاركة الفعالة في جهود نزع السلاح النووي في جميع المحافل الدولية.

121 - **السيد البنّاي** (الكويت): قال إن هناك حاجة ماسة إلى أن تحافظ جميع الدول الأطراف على فعالية معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها. ويتيح المؤتمر الاستعراضي الحالي فرصة سانحة لإحراز تقدم حقيقي من خلال تنفيذ الالتزامات التي تم قطعها، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وللتعويض عن الفرص التي ضاعت في الماضي باعتماد خطة عمل طموحة تطرح أهدافاً ملموسة في مجال نزع السلاح.

122 - وتابع قائلاً إن التطورات الدولية المثيرة للقلق مؤخرا شملت إعلان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اعتزامها مواصلة تطوير وتحديث ترساناتها النووية، وتمسُّك تلك الدول بسياسات الردع النووي في عقائدها العسكرية، وتصاعد التوترات العالمية وزيادة التحديات المتصلة بالانتشار. وهناك حاجة واضحة إلى تحليل هذه التطورات وإنشاء آليات لمعالجتها في إطار المعاهدة. وأعرب عن القلق السائد بين دول الخليج إزاء الحالة الراهنة فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الصدد، تؤكد الكويت على ضرورة متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) بشأن المسألة النووية الإيرانية. وينبغي للأطراف المعنية العودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التحقق من الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، بغية تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

123 - وأكد أن الكويت تدين بشدة التجارب النووية، التي تقوض سلامة البشرية، وترفض أي استفزاز من شأنه أن يهدد الأمن الدولي. وينبغي لجميع البلدان، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تصدّق على معاهدة حظر التجارب النووية وأن تيسر دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

124 - واسترسل قائلاً إن الكويت أسهمت في الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وأقر المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، بتوافق الآراء، خطة عمل لتنفيذ قرار عام 1995 وعهد إلى الأمين العام ومقدمي القرار الثلاثة بعقد مؤتمر كخطوة أولى نحو إنشاء هذه المنطقة. ونظرا لغياب الإرادة السياسية من قِبَلهم ومن قِبَل إسرائيل، لم يعقد المؤتمر كما كان مقررا. وتؤكد الكويت على أن قرار عام 1995، الذي كان جزءا من صفقة متكاملة أدت إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، لا يزال ساري المفعول إلى أن تتحقق أهدافه. وتقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الوديعة الثلاثة، مسؤولية تنفيذ ذلك القرار. وأكد أن وفد بلده يواصل تأييد نتائج المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010.

125 - وأفاد بأن الزخم ما فتئ يتصاعد خلال العامين الماضيين لإنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، كما يتجلى من خلال اهتمام البلدان المشاركة في دورتي المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف أمر قابل للتحقق. وتؤكد الكويت، بصفتها الرئيس الحالي لهذا المؤتمر، أنها ستواصل إلى جانب المشاركين الآخرين اتباع نهج مفتوح وشفاف وشامل. ولذا فهي تحث الدول الراعية لقرار عام 1995 وأي بلد من بلدان المنطقة لم يشارك في المؤتمر على إعادة النظر في مواقفها بشأن هذه المسألة، بالنظر إلى أن العملية تشمل الجميع ولا تسعى إلى عزل أي بلد أو فرض شروط عليه.

126 - وأكد على حق جميع الدول الأطراف في تطوير بحوث التكنولوجيا النووية ودراستها وحيازتها واستخدامها للأغراض السلمية. ويجب أن تتماشى ممارسة هذا الحق مع الالتزامات القانونية التي قطعتها الدول والاتفاقات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتثني الكويت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما تقوم به من أعمال وتشدد على أهمية برامج التعاون التقني للوكالة، التي تساعد على بناء قدرات البلدان النامية وتكفل نقل التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. وقد أولت الكويت منذ فترة بعيدة أهمية خاصة للتعاون التقني ودعمت أيضا مبادرة الوكالة المتعلقة بتجديد المختبرات.

127 - وأعرب عن ترحيب الكويت بالجهود التي أدت إلى تبني معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأكد أن هذا الصك، المدعم والمكمل لنظام نزع السلاح، لا يتعارض مع الآليات القائمة أو يضعفها، بل يعززها ويسهم في نزع السلاح النووي.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.